جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية. تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان :

دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة إستبيانية في بيئة المحاسبة الجزائرية لمدينة ورقلة

من إعداد الطالبة : سمية عماري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 26 – 05 – 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ / آسية قامو (أستاذ مساعد "ب" ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ / خالد مقدم (أستاذ مساعد"أ" ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

أ / حياة بوزقراري (أستاذ مساعد "أ" ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2014/ 2015

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع علوم مالية ومحابية. تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان :

دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة إستبيانية في بيئة المحاسبة الجزائرية لمدينة ورقلة

من إعداد الطالبة : سمية عماري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د / ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ / خالد مقدم (أستاذ محاضر"أ"، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

أ / ..... (أستاذ محاضر"أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2014/ 2015

الاهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي شعلة عملي إلى من سار سراجا منيرا ليقتبس أنوار العلم

أهدي إلى الذين اقتديت بهم واهتديت بهم.

أهدي إلى اللذان قال فيهما: بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

"فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا".

إلى رمز الأمل،أعزّ ما أملك،أطال الله في عمرها ورعاها لمن تحب إليكي **"أمي"**.

إلى من تعب وضاق مرارة الشقاء من أجلي، إلى من اشترى لي أول قلم فكان الشمعة التي احترقت لتنير درب حياتي **"إليك أبي الغالي"**.

إلى جدتاي مسعودة و مباركة وجدي عطاء الله رحمهم الله .

إلى جدي بلخير حفظه الله ورعاه .

إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك إلى إخوتي جميلة، وسيلة، مسعودة، سارة، عامر، عبد العزيز، محمد، عبد النور، عبد الهادي، ظاهرة ، خديجة وكل من يعرف عائلة **عماري**.

إلى جميع الأهل والأقارب.

إلى جميع الصديقات والزميلات والزملاء ثانية ماستر دفعة دراسات محاسبية وجبائية معمقة 2015

أذكر منهن : نادية، رحمة، هاجر،حليمة^2،حميدة، إيمان، سامية، سارة، عايدة، نور الهدى^2، سعيدة، مباركة، فلة،فريال، أمينة، سندس، هاجيرة،فضيلة، ربيعة، فطوم، أمال وقائمة طويلة...

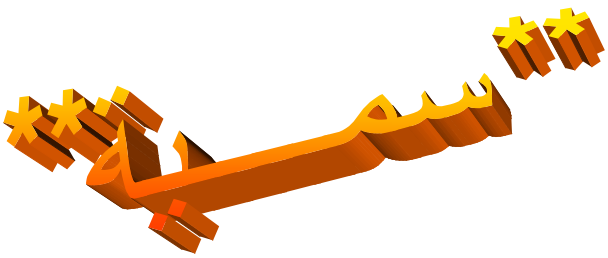

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنّكم قد شكرتم، فإنّ الله يحب الشاكرين"

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب وتعاليت ‘

وأصلي وأسلم على حبيبنا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين.

لا يسعني وأنا في هذا المقام، إلاّ أن أتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى من لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته لإكمال هذا البحث، كما أشكر له طول صبره في تحمّل قراءته وتصحيح فصليه، إلى أستاذتي الذين درسوني حلال الخمس سنوات في الجامغة ومرشدنا الأستاذ: **خالد مقدم**

كما لا يفوتني أن نتقدم بجزيل الشكر إلى **مؤطري أستاذ قدور خراز** ، الذي ساعدني بتوجيهاته، .

وإلى الأساتذة: **محمد زوزي** و **أبو بكر شماخي** و **رشيد مناصرية** و **عطاء الله بدر الدين** و **مفيد عبد اللاوي** (أستاذ بجامعة الوادي) وطالب الدكتوراء: **الأخ إسماعيل قزال** ولا أنسى أخي بحق **حسين بن زرياطة**

والشكر الكبير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد أربع سنوات و باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدث تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة، إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان، وتقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية خاصة المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تركيز على توفير سوق مالي لتشجيع المؤسسات على الاستثمار.

الكلمات الافتتاحية: نظام محاسبي مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، معيار دولي لتقارير مالية لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، معايير محاسبة دولية.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer la capacité des petites et moyennes entreprises sur l'application du système de comptabilité financière après quatre ans ,Et comme les règles et les dispositions qui sont sortis de ce nouveau système sur l'environnement ces circonstances institutions ,Lorsque le dernier changement radical dans les pratiques comptables qui prévalaient , En plus de connaître les difficultés et les obstacles rencontrés par ces institutions dans l'application de ce système, Surtout en l'absence d'un marché financier sont mécanisme d'asile pour évaluer les éléments des états financiers conformément à la juste valeur de ce type d'institutions.

Il a également été conclu sur une série de résultats grâce à l'utilisation du questionnaire, Et d'éliminer la nécessité d'intensifier les sessions de formation, jusqu'à ce que vous surmonter les difficultés découlant de l'application de ce système, Et assurer l'accès aux normes comptables internationales en particulier pour les petites et moyennes entreprises IFRS avec un accent sur la fourniture de marché financier visant à encourager les entreprises à investir

Mots clés : système comptable financier, IFRS pour les PME, les normes (standards) internationales de rapports financiers, normes comptables internationales.

قائـمة المحتويــات

البيـــان	رقم الصفحة
الآيـة	
الإهداء	
الشكر	
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات و الرموز	IX
المقدمة	أ – ج
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للنظام المحاسبي المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المبحث الأول : النظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	29
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	36
المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية	38
المبحث الثاني : المعالجة الإحصائية وتحليل الاستبيان	41
الخاتمة	57
المراجع	60
الملاحق	66
الفهرس	76

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	21
2-1	تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
3-1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال : 2008-2009	22
4-1	الوضعية المالية عند نهاية السنة المالية	27
5-1	الوضعية المالية عند نهاية السنة المالية	27
6-1	حسابات النتائج	28
7-1	تغير أموال الخزينة خلال السنة المالية	28
1-2	عينة الدراسة	39
2-2	مقياس ليكارت الثلاثي	40
3-2	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	41
4-2	توزيع العينة حسب الشهادة المهنية	42
5-2	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	43
6-2	العينة حسب عدد سنوات الخبرة	44
7-2	نوزيع العينة حسب نشاط المؤسسة	45
8-2	توزيع العينة حسب الشكل القانوني	46
9-2	توزيع العينة حسب عدد العمال	47
10-2	توزيع العينة حسب رقم أعمال	48
11-2	تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	50
12-2	الوفاء بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
13-2	أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
2-1	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية	41
2-2	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الشهادة المهنية	42
2-3	التمثيل الباني لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	43
2-4	التمثيل لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	44
2-5	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب نشاط المؤسسة	45
2-6	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الشكل القانوني	46
2-7	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد العمال	47
2-8	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب رقم أعمال	84

قائمـة الاختصارات و الـرمـوز

SCF	**Système Comptable financier**	**النظام المحاسبي المالي**	**Algérie**
PCN	**Plan Comptable National**	**المخطط المحاسبي الوطني**	**Algérie**
IASB	**Accounting International Standards Board**	**مجلس معايير المحاسبة الدولية**	**International**
IFRS	**International Financial Reporting Statemen**	**المعايير الدولية للتقارير المالية**	**International**
IFRS for SMES	**International Financial Reporting Statemen For Small and Medium-sized entities**	**المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**International**
UNCTAD	**United Nations Conference on Trade and Development**	**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**	**International**
OCDE	**Organisation de Coopération et Développement Economique**	**المنظمة الدولية للتعاون والتنمية الاقتصادية**	**International**
SPSS	**Statistical Package for Social Science**	**برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية**	**International**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استمارة الاستبيان	66
02	قياس صدق وثبات أداة الدراسة (معامل كرونباخ)	71
03	خصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	71
04	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة للمحاور الثلاث	73
05	نتائج اختبار الفرضيات	74

المقدمة

أ- توطئة :

يقرب النظام المحاسبي المالي الممارسة الجزائرية من العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أن هذا النظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات للتقليل من الأخطار وتسهيل مراجعة الحسابات، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات، وكفيلة بإجراء المقارنات واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنه يمكن الوحدات المصغرة من تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

ب-طرح إشكالية

إن القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، وجب تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مند دخوله حيز التنفيذ في 2010/01/01 يكون مبني أساسا على إستراتيجية توحيد محاسبي المأخوذة من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية التي لم تراعي ولو بشكل بسيط خصوصية الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية .
لذلك فإن الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة هي:

ما مدى قدرة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ؟

وتندرج هذه الإشكالية على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل نظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
2- ماهي تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
3- ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ت-فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة قمنا بصيغة الفرضيات التالية:

1- تطبيق النظام المحاسبي المالي يفتح مجال أكبر من ناحية جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى إمكانية الوفاء بمتطلبات الضرورية.
3- تختلف فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى وهذا راجع لاختلاف الإمكانيات المرصودة لتطبيق هذا النظام .

ث- مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع إلى الأسباب الذاتية التي تتمثل في طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه ، بإضافة إلى توفر الرغبة في الاطلاع على ما تعرفه المحاسبة من التطورات المتسارعة في جانبها النظري والعملي ، أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بأهمية إصلاح المحاسبي في الجزائر وتكييفه مع المعايير المحاسبة الدولية وصعوبة تأقلم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع النظام المحاسبي ، بالإضافة إلى كون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية الحالية.

ج- أهداف الدراسة و أهميتها

✓ **أهداف الدراسة** تتمثل أهداف يلي الدراسة فيما:

- معرفة واقع الممارسات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على عملية تطبيق النظام المحاسبي بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرة التنافسية.
- التعرف على المعيار المحاسبي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **أهميتها :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، ومن خلال الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يستهان بها في الحد من مشكلة البطالة والفقر.

ح – حدود البحث

– الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على آراء محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين والمحاسبين والمكلفين بتسيير الأعمال المحاسبية الذين يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبذلك تتحدد جدود الدراسة المكانية في واقع النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتركيز على عدد أكبر في ولاية ورقلة.

– الحدود الزمنية: ارتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت في الدراسة للموسم الجامعي (2015/2014).

خ– منهج البحث والأدوات :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف الجوانب الموضوع ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بجانب النظري ، أما في الجانب التطبيقي فاعتمادنا على منهج الدراسة الاستبيانية.

أما الأدوات المستخدمة فهي المتعلقة بجميع المعلومات الإستبانة التي يتم استعانة بها في جانب دراسة الميدانية وتلك المستخدمة في التحليل لتساعد على الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

د– مرجعية الدراسة :

هناك عدة دراسات سابقة باللغتين ؛ العربية والأجنبية ، التي تناولت **"تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** ، المستمد أساسا من المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS)،.وسنتطرق إليها في المبحث الثاني من الفصل الأول.

ذ- صعوبات الدراسة :

من خلال هذا البحث واجهنا بعض العراقيل والصعوبات التي تمثلت في ثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام وبالخصوص المعلومات المتعلقة مباشرة بالمحاسبة، مما حال دون الوصول لكل المعلومات التي نحتاجها في هذه الدراسة، حيث أثرت على صياغة الفرضيات وصحتها ، كما أثرت هذه الثقافة على صياغة ونوعية وعدد الأسئلة المطروحة رغم قلتها و وضوحها.

ر- هيكل البحث :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، كل فصل بمقدمة وينتهي بخلاصة، تضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في المقدمة البحث، ثم عرض النتائج التي توصلنا إليها وهذه الفصول كآتي:

- الفصل الأول : إطار النظري للنظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا من خلال التطرق مبحثين؛ الأول يتناول المعيار المحاسبي للتقارير المالية وتقرير منظمة العالمية للتاجرة والتنمية للأمم المتحدة و استعراض النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الفصل الثاني: تحليل نتائج الاستبيان .

الفصل الاول

مقدمة الفصل :

لقد أبدت الجزائر مسعى لأجل الاندماج في تطبيق مبادئ معايير المحاسبة الدولية، من خلال إعادة هيكلة مخططها المحاسبي الوطني ليتوافق مع المعايير، كما اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط القديم، كونه يتماشى والمعايير المحاسبة الدولية، حيث ظهرت تغيرات في المعالجة المحاسبية وكذا هيكل وعدد القوائم المالية و من بين أهم تلك التغيرات إمساك محاسبة بسيطة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعت لجنة المحاسبة الدولية التي تغيرت هيكلتها وأصبحت تسمى بمجلس معايير المحاسبة الدولية، معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد حيث صدر المعيار نهائيا في سنة 2009 على عكس النظام المحاسبي المالي الذي حدد في المادة 5 منه أن تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاسبة بسيطة وعلى هذا الأساس نحاول في هذا البحث النظر في مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن المعيار المحاسبي الدولي صدر نهائيا بعد صدور النظام المحاسبي المالي في سنة 2007.

المبحث الأول : النظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بناء على تجارب والدراسات التحليلية التي أجريت بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، فقد حضيت هذه الأخيرة باهتمام كبير، تجلى بوضوح من خلال تبني الجزائر جملة من البرامج التطويرية هدفها تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها. إذ أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية برنامجا وطنيا لتأهيل وترقية هذه المؤسسات.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المعيار للتقارير الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعراض النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول : النظام المحاسبي المقترح دوليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول : المبادئ التوجيهية للمحاسبة الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن (ISAR)

صدرت هذه الوثيقة في عام 2003، تستند التوجيهات إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتهدف إلى مساعدة العدد المتنامي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانتقال من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني ثم إلى المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية[1].

1- **المستوى الأول** : ينطبق هذا المستوى على المؤسسات المسجلة التي يجري تداول أسمها في سوق الأوراق المالية، والمؤسسات التي تشكل أهمية عامة كبيرة، وينبغي يتطبق هذا المستوى على المؤسسات المسجلة التي يجري تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، والمؤسسات التي تشكل أهمية عامة كبيرة، وينبغي مطالبة هذه المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) .

2- **المستوى الثاني** : ينطبق هذا المستوى على مؤسسات الأعمال الكبيرة التي لا تصدر أوراق مالية عامة ولا تشكل أهمية عامة كبيرة، وقد وضع الفريق مجموعة واحدة من الشروط المستمدة من المعايير المحاسبة الدولية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها لا تشمل سوى الشروط الخاصة بأكثر المعاملات شيوعا، كما يستطيع هذا المستوى تطبيق كل المعايير.

3- **المستوى الثالث**: ينطبق هذا المستوى على أصغر المؤسسات.والتي كثيرا ما يديرها أصحابها، ويعمل بها عدد قليل من الموظفين، والمنهج المقترح هو منهج بسيط للمحاسبة بالاستحقاق يستند إلى النهج المحدد في المعايير الدولية للمحاسبة، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعاملات النقدية.[32]

---

[1] – خالد مقدم، تبني معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة ديسمبر 2009 **ص94** غير منشورة .

[2] - (ISAR) وثيقة بعنوان المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/50 الدورة 25،جنيف 4-6 نوفمبر 2008 ،**ص3** .

لا يمكن تحديد المستويات بدقة، إلا أن ما يوصى به الفريق هو الفريق هو وجود نظام يتألف من ثلاث مستويات على الأقل، على أن تقرر كل دولة كيفية تحديد المستويات

الفرع الثاني: المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : التعريف بالمعيار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS For SMEsفي شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر (Micros Entities)، التي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95 بالمائة من مجموع المؤسسات في العالم .يمثل هذا المعيار أساس ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق في أسواقها . يمكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90 % مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية إعداد وعرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار لمفاهيمي لIFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من جهة ، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتماد كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من جهة أخرى. ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين هما:[1]

- سهولة استعماله من كرف الجهات الراعية في تطبيق IFRS for SME لمعالجة للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRSبشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات ؛
- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل.

مقارنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMSs مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكلها الكامل IFRS، ويمكن حصرها في خمسة جوانب تمثلت في :[2]

- إلغاء المواضيع التي ليس لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حاليا.
- تبسيط عدد مبادئ الاعتراف والقياس الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف الواردة في المعايير الدولية بشكلها الكامل.

[1] – عمر عزاوي. أمال مهاوة ، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12/2011 ، جامعة ورقلة،ص**95**.

[2]- International Accounting Standards Board, basis for conclusions IFRS for SMES, london,2009.

- لغة المعيار للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.

ثانيا : التطورات التاريخي للمعيار IFRS for SME

صدر في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر 2000 ما يلي[1]

قام المجلس IASB بعد تتأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء (working group of experts) لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون (Trustees)في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة المتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية. كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة(Discussion paper) في جوان 2004 بعنوان "وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار" .

اثر استلام التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي ، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤالين أساسين هما:[2]

- ماهي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- انطلاقا من خبرتك، ماهي القضايا التي يجب إلغاؤها منIFRSبشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها ؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأساليب التي أدت إلى قبولها أو رفضها. ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات .

[1] – أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010-2011 ، ص**33**.

[2] -IASB, IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs), London, 2ND JUNE , 2005, p3.

الجدول رقم (01) : التطور التاريخي للمعايير المحاسبية المتعلقة بـ م.ص.و.م*

البيـــــــان	التـاريـخ
وضع مشروع عمل DP حول معايير المحاسبة لـ م.ص.و.م .	جوان 2004
قام المجلس بوضع استمارة أسئلة للمجتمع حول معيار م.ص.و.م .	أفريل 2005
وضع برنامج لسبر الآراء	2006
نشر برنامج سبر الآراء من اجل جمع الردود .	جوان 2007
نهاية الردود حول سبر الآراء	نوفمبر 2007
اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية وعرض النتائج المتوصل إليها.	مارس 2009
صدور المعيار على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية	ماي 2009
صدور المعيار نهائيا ودخوله حيز والتطبيق	جويلية 2009

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع

المطلب الثاني: استعراض النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق عام حول تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لأخرى، وذلك اعتمادا على معياري عدد العمال أو رأس المال، وباعتبار مؤسسات صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مختلف ، بحيث تصنف كمؤسسات كبيرة في بلد نام والعكس صحيح[1].

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة لا تعتبر كذلك في دولة نامية مثل الجزائر أو مصر، كما أن المؤسسة الصغيرة في اليابان أو أي بلد متقدم يمكن اعتبارها كبيرة في دول مثل المغرب أو موريتانيا.[2]فالتعريف المتعمد من طرف البنك الدولي؛ الذي يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع هي:[3]

1. **المؤسسات المصغرة**: هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، و مجموع الحصيلة السنوية أقل من 100.000 دولار أمريكي وحجم رقم أعمالها لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.
2. **المؤسسات الصغيرة**: هي التي تضم أقل من 50 عامل، وكل من مجموع الحصيلة السنوية وحجم رقم أعمالها لا يتجوزان 3000.000 دولار أمريكي.

[1]– السعيد دراجي مداخلة بعنوان، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر" ، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة يومي 19/18/ أفريل 2012 ،ص**08**

[3]– سليمان ناصر ، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، غرداية أيام 23-24 فيفري 2011، ص**03**.

3. **المؤسسات المتوسطة**: عدد العاملين فيها أقل من 300 عامل، وكل من مجموع الحصيلة السنوية وحجم رقم أعمالها السنوي لا يتجاوزان 15000.000 دولار أمريكي.

كما أن مجلس التجارة والتنمية لمنظمة الأمم المتحدة **UNIDO** في تعريفها للمشروعات الصغيرة بمعيار عدد العامل أيضا، فالمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا[1]

يمكن اختصار تعريف البنك الدولي في الجدول التالي :

الجدول رقم(1-1): تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

حجم الشركة	عدد العمال	حصيلة السنوية	رقم الأعمال
مؤسسة المصغرة	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
مؤسسة الصغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
مؤسسة المتوسطة	أقل 300	أقل من 15 ألف دولار	أقل من 15 ألف دولار

المصدر: من إعداد الطالبة.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

أصدرت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 سنة 2001، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ويركز هذا التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم أعمال السنوي والميزانية السنوية .

حيث يعرف القانون 18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، و لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية[2].

والجدول رقم (2) يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم (1-2) : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المؤسسة / المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	205-50	200 مليون- 2مليار	100 مليون-500 مليون
صغيرة	49-10	10 مليون-200 مليون	10 مليون- 100 مليون
صغيرة جدا	9-1	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

[1] - مجلس التجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة، المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الغيرة والمتوسطة الحجم، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، جنيف، 3-5 جويلية 2000 ص06 إلى12 .

[2] - الجريدة الرسمية للجزائر، المادة 05-07 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر2001، ص06 .

المصدر: Gestion&Entreprise, Revue de l'Institut National de la productivité et du développement industriel, Boumerdes N 24-25, Janvier 2004, p: **13.**

الجدول رقم (1–3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال:2008–2009

طبيعة المؤسسة/عدد المؤسسات	عدد المؤسسات 8200	عدد المؤسسات 2009	التطور	النسبة %
المؤسسات الخاصة:				
– مؤسسات	321387	345902	34515	7.63
– مهن حرة	70626	109496	38870	55.04
المؤسسات العمومية	626	951	–35	–5.59
صناعات تقليدية	126887	169080	42193	33.25
المجموع	519526	625069	105543	20.32

المصدر: وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2009_ar.pdf

ويبلغ عدد المؤسسات التي ستسلمها عملية إعادة التأهيل حوالي 2 ألف مؤسسة من أصل 600 الف تم إحصاءها خلال سنة 2010 منها 23 ألف مؤسسة جديدة وذلك في قطاعات الصناعة، الري، الأشغال العمومية، النقل، الصيد البحري والخدمات الموجهة إلى الصناعة[1]

ثانيا : خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1–**خصائصها:**تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا ؛
- تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال وسرعة تكيفها مع توجيهات المنافسين وأنشطتهم؛
- القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الاقتراح و إبداء الرأي؛
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشرف ؛

[1] – هوام بوجمعة و شاوي شافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع/تطور، الملتقى الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2010–2011 يومي 18–19 ماي 2011

[2] – مسدوي دليلة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى بومرداس ،**ص42**.

- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، وكذا التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لغرض سرعة التنفيذ.
- سمتها فيقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب لتقنيات غير المعقدة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

2-أهدافها:

و من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات نذكر منها :[1]

- إعادة إدماج المسرحين: تعرض مؤسسات القطاع العام للإفلاس وطرح العديد منها للخوصصة أدى إلى تسريح أعداد متزايدة من العاملين كنتيجة لبرنامج إعادة الهيكلة، وهنا يظهر الهدف من تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص جزء من هذه الشريحة العمالية؛
- استعادة حلقات الإنتاج غير ربحية: تقوم المؤسسات الكبرى بالتخلي عن كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة، يعرف بالمقاومة من الباطن (sous traitance) ؛
- توطين الأنشطة في المناطق النائية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق، طالما أن هذه المؤسسات يمكن إنشاؤها في المناطق الصناعية الريفية، المدن وكذا المجتمعات العمرانية الجديدة؛
- تنشيط الصناعات التقليدية: تهدف هذه المؤسسات إلى استحداث وإحياء وتنشيط الصناعات التقليدية أو أنشطة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل بترقية روح المبادرة الفردية والجماعية؛
- المساهمة في تحقيق التنمية ودعم الاستثمار: تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تدعيم الاستثمار من خلال مجموع المشاريع المقدمة بما يوفر مناصب العمل ويؤدي إلى تحقيق لتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت في الو.م.أ خلال الفقرة (1987-1999) في خلق أكثر من 5.8 مليون منصب عمل.

الفرع الثاني : النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : مجال تطبيق وإجراءات النظام المحاسبي المالي

1- مجال تطبيق :

[1]- محمد عجيلة، علماوي أحمد ، مصطفى بن نوي ، مداخلة بعنوان : أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الغيرة والمتوسطة الجزائرية، ملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي يومي05-2013/06 ،ص**10**.

يعرف النظام المحاسبي المالي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نص المادة "03" من القانون المتضمن المحاسبة المالية كما يلي[1]: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية ".

لقد حدد قانون النظام المحاسبي وفقا للمواد 02،04،05 مجالات تطبيق المحاسبة، حيث نصت على أن كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها والمعنيون بمسك المالية هم[2]

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون، نشاطات الاقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- ✓ كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها أحد الأسقف الآتية بمسك محاسبة مبسطة وهي كما يلي[3]:

- **النشاط التجاري:**
  - رقم الأعمال10 ملايين دينار جزائري.
  - عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
- **النشاط الإنتاجي أو الحرفي:**
  - رقم الأعمال: 06 ملايين دينار جزائري.
  - عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
- **نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:**
  - رقم الأعمال: 03 ملايين جزائري.
  - عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
  - يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية أو الثانوية.

2- **إجراءات النظام المحاسبي المالي:**إن تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي يتطلب منها متابعة مختلف العمليات خلال السنة المالية إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات.

[1] – الجريدة الرسمية، ق 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، مرجع سبق ذكره، **ص03**.

[2] – نفس المرجع السابق مواد 02-04-05 ، **ص03**.

[3] – الجريدة الرسمية العدد 19، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26يوليو جويلية سنة 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط . على الكيانات الغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة 02، **ص 91**.

2-1 متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية : يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا، قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق .ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي:[1]

- وجود دعامة محينة بانتظام: دفتر الخزينة (دفتر نفقات ودفتر الإيرادات).
- حفظ الاعتماد على التسجيلات أو دفاتر الخزينة، المستندات الثبوتية الداخلية والخارجية.
- توافق الخزينة مجموعة أموال المؤسسات في الصندوق من جهة (أوراق نفدية، سندات) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.
- يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التميز بين هذه العمليات:

- حسب حسابات الخزينة المعنية (بنك، صندوق) وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب الخزينة او دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر الإيرادات والنفقات.
- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التميز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجاته مسؤولية للمعلومات الخاصة بالتسيير.

يجب أن يشمل هذا التميز على الأقل العمليات الآتية:

✓ السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقود به المستغل.

✓ شراء سلعة لإعادة بيعها على حالتها.

✓ أعباء أخرى (تكاليف المستخدمون والضرائب والتكاليف الإدارية وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى.

✓ إيرادات البيع أداء الخدمة.

✓ الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات....).

✓ تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل(الإيداع والحسب نقدا من البنوك مثلا.

✓ شراء التثبيتات.

✓ الاقتراضات أو التنازلات.

2-2 مبادئ تصحيحات أخرى للسنة المالية:يجب أن يقوم المسؤول عن المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خراج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية :[2]

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقدا.
- مبلغ المخزونات (المنتوجات تامة الصنع والمواد الأولية والاستهلاكات) والأشغال الجارية.
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
- مبلغ الاقتراضات المكتبية او المسددة خلال السنة المالية.

[1] –الجريدة الرسمية، العدد 19 المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، **ص77**.

[2] – الجريدة الرسمية، العدد 19 القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 مرجع سابق، **ص 78**.

يجب أن تحفظ الكشوفات الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة المؤسسة .

لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلاّ إذا كانت التغيرات بين المبالغ بين بداية السنة المالية وعند نهيتها فما يخص هذه العناصر.

يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت موضوع جدول إهلاك (حساب يقوم على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).

يجب أن يجري جرد مخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة، حسب كيفيات يمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية[1]

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية بين بداية السنة ونهايتها.
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).
- حساب فائض القيمة الناتج عن بيع التثبيتات للسنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- حساب تغير الجاري للافتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

وسيتم إدراج ضمن الملاحق نماذج عن كل قائمة من القوائم المالية سالفة الذكر.

ثانيا : تقديم الكشوفات المالية

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ و الأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية وتقديمها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشوف المالية وهي جداول تبين وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة ونوضح ذلك فما يلي:[2]

1- **عمليات مراقبة نهاية السنة المالية** :عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق.
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب.
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

[1]–الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، **ص78** .

[2] – نفس المرجع السابق ،**ص 80.78** .

2- **تحديد النتيجة :**

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)
-نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)
+/- تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)
+/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)
+/- التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)
+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)
= **نتيجة السنة المالية.**

3- **عرض وتقديم الكشوف المالية:**

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب النتائج السنة المالية وكشف تغير أموال الخزينة او الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية ، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد.

وتقدم هذه الكشرف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية:

الجدول رقم (1-4): الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق		راس المال	
البنك (زيادة او نقصانا)		نتيجة السنة المالية (زيادة او نقصانا)	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم (1-5): الوضعية المالية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات		رأس المال	
المخزونات		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصانا)	
قروض الاستغلال		المجموع الفرعي	
الصندوق		الاقتراضات	
البنك (زيادة أو نقصانا)		ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

الجدول رقم (1–6) : حسابات النتائج

الفصول	المبالغ
إيرادات البيع أو إيرادات الخدمة	
إيرادات النشاطات الأجر	
مجموع إيرادات النتائج	
نفقات الشراء	
نفقات النشاطات الأجر	
مجموع نفقات الأعباء	
الرصيد: (الإيرادات–النفقات) للسنة المالية (أ)	
تغير قروض الاستغلال م/م–1	
تغير ديون الاستغلال م/م–1	
تغير المخزونات م/م–1	
تصحيحات تتعلق بالاقتراضات	
تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم (1–7): تغير أموال الخزينة خلال السنة المالية

البيـــــــان	المبـالـغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة عند قفل السنة المالية	
الخزينة: الزيادة(+) أو النقصان (–)	
المتأتية من:	
- حصص المساهمة الصافية(+) أو السحب الصافي (–) للمستغل	
- الرصيد (الإيرادات– النفقات) السنة المالية (أ)	
- حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة : الزيادة (+) او النقصان (–)	

وبهذا فإن الكشوف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة عي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي: الميزانية ،جدول النتائج، جدول تغير سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة لإضافة إلى

ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها[1].

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات فمنها باللغة العربية على المستوى الوطني و العربي أما باللغة الأجنبية فكانت معظمها دراسات للمنظمات والهيئات الدولية، حسب علم الطالبة فتمثلت هذه الدراسات في التالي :

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الفرع الأول: عرض الدراسات

أولا – دراسة : (صيام 2008) بعنوان "انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن"[2]

وللوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة قام الباحث بإعداد وتوزيع استبيان على المحاسبين الذين يقومون بتنظيم الأعمال المالية والسجلات المحاسبية في عينة الدراسة المتمثلة في المشاريع المدرجة والمصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قي بداية عام 2008م في المدن الصناعية الثلاث في المملكة الأردنية (مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد/شمال الأردن، مدينة سحاب الصناعية في محافظة العاصمة عمان/ وسط الأردن الملك عبد الله الصناعية في الكرك/ جنوب الأردن)، حيث بلغ عددها 287 مشروعا، تم توزيع استبيان لكل منها، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبيان، أي ما قدره بنسبة 82.93% من مجموع الاستبيانات الموزعة .

بعد تحليل إجابات الاستبيان الموزع والقابل للدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج همها: ارتفاع مستوى تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام الكامل بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدة صعوبات وعراقيل التي تحد من تطبيق تلك المعاير.

ثانيا: مهاوة أمال" إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs IFRS for – دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010 " [3]

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توضيح النواحي التي يختلف فيها هذا المعيار عن المعايير الدولية للتقاريير المالية بشكلها الكامل ، وبإسقاط على

[1]– محمد كويسي و. عوينات فريد و مهاوات لعبيدي، مداخلة بعنوان "دراسة تفضيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الغيرة في الجزائر" ملتقى جامعة الوادي سبق ذكره ص**12** .

[2]– قدمت هذه الدراسة للتعرف على انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن، ومستوى تأييد المحاسبين المسيرين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للالتزام والتقيد بتطبيق هذه المعايير و الصعوبات التي تحد من هذا الالتزام.

[3]– مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجباية ، الجزائر ، 2011-2012 .

النظام المحاسبي المالي يمكن الوقوف عند أهم نقاط ضعفه وهي النقاط التي تواجه مشاكل تطبيقها في الجزائر، ومن بين نتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل فيما يلي:

- ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية .
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.
- أصبحت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على الصعيد العالمي، مما عجل بظهور طلب قوي على وجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يعتبر النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة ،والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده.
- تعتبر تكاليف تبني تطبيق بـ IFRS for SMES في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة.
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة.
- بتحيين النظام المحاسبي المالي (SCF) تصبح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.
- تكون المؤسسات الصغيرة ومتوسطة قادرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار IFRS for SMES دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المؤسسات والواردة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل مما يحقق منفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.

وأخيراً، إذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم ومطبق بشكل كامل على جميع المؤسسات في الجزائر على حد سواء، فمن المؤكد أن تبني تطبيق معيار مبسط سيكون مناسب وبشكل أفضل لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة.

ثالثا – بوغنامة عصام " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات "ص.و.م" بورقلة سنة 2013 .[1]

قدمت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية : ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟.

كما هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أراء المهنيين والمحاسبين حول النظام المحاسبي المالي وصعوبات تطبيقه في المؤسسات والمتوسطة ومحاولة اقتراح بعض الحلول للتغلب على هذه الصعوبات، ومن نتائج التي توصل إليها الباحث هي كالآتي:

[1]- مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم التجارية ، تخصص ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، الجزائر 2012-2013 ،

- إنه SCF جاء بنظرة مختلفة عن سابقه ومبادئ تركز على الجانب المالي والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين بالدرجة الأولى.
- التوافق الكبير بين SCF و IAS في الخطوط العريضة للإطار التصوري لكن نصوص التشريع المحاسبي تتصف في بعض الأحيان مبهمة وغير مكتملة مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المتوافرة في القوائم المالية ومنها تعطيل الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- جاء النظام المحاسبي بطرق جديدة لتقييم المحاسبي متوافقة مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) لكنها في معظم الأحيان لا تجد لها بيئة ملائمة لتطبيق كالقيمة العادلة.
- التوافق بين النظام المحاسبي والمرجعية الدولية لا يعني حتما التطبيق الجيد وتحقيق النتائج المرجوة.
- كان SCF خطوة عامة وإجبارية لكن ما مدى نجاعتها يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة والمحاسب.
- تتفاعل كل من الأطر التشريعية والقائمتين على الجانب الأكاديمي والمهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من اجل التطبيق الجيد لـ SCF .
- تطبيق SCF أثار وأفاق إيجابية على البيئة المحاسبية والمؤسساتية الجزائرية من الناحية النظرية لكن يبقى فعاليته رهن الواقع والوقت .

رابعا – ميموني بلال "تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "– دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال /شرق–وحدة ورقلة. [1]

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟ .

تتمثل أهداف هذه الدراسة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات والتعرف على المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاطلاع على عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة لهذه المؤسسات للرفع من قدرة التنافسية. ولخص الباحث نتائجه كالآتي:

- تتميز المعايير المحاسبة الدولية بتفصيلها للمستثمر، نظرة اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير معلومات تتسم بالشفافية والدقة بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات .
- قيام العديد من الدول بتوفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وبدرجات مختلفة وحسب ظروف كل دولة .
- تعد المحاسبة من أهم أدوات التسيير التي تعتمد عليها المؤسسات ، فهي تقنية كمية لمعالجة البيانات وتسجيل العمليات التي يقوم بها أعوان الاقتصاديون ، كما تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة .
- صعوبة التخلي على الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب ، مما يشكل عائق قد يحول دون تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات .

[1]- مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم التجارية ، تخصص ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، الجزائر 2012-2013 ،

- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظم محاسبية مختلفة عن تلك المطبقة في المؤسسات الكبيرة وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بالمؤسسات .
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.
- هناك طلب قوي على الصعيد العالمي لوجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معظم المؤسسات عالميا تتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

الفرع الثاني: ما يميز دراستي عن دراسات سابقة باللغة العربية

بعد عرض الدراسات السابقة ومع مقارنتها بدراستي تم استنتاج ما يلي :

- ✓ ألاحظ أن الدراسات السابقة التي كانت على شكل استبيان لم تعطي الصورة الحقيقية للنظام المحاسبي المالي المطبق في م.ص.و.م ، وحتى دراسة تطبيقية تبقى دراستها محدودة وضيقة .
- ✓ كما تميزت دراستي الحالية بوضوح الأسئلة المطروحة وقلتها عكس الدراسات السابقة في شكل استبيان .
- ✓ كانت من نتائج الدراسات السابقة أن تطبيق النظام المحاسبي في ا لم.ص.و.م معقد .
- ✓ الشبه بين دراستي والدراسات السابقة أن بيئة الدراسة واحدة وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الفرع الأول : عرض الدراسات السابقة

أولا – ورقة لـ (**Baskerville and Carolyn J.Cordery**) بعنوان " Small GAAP:A large jump for IASB"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة والصادر عن مجلس المعايير الدولية غي عام 2004 ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة وقياس مدى ملاءمته للمسؤولية المحاسبية وجدوى اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال وجهتي نظر المؤيدين المعارضين ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- يعود ظهور هذا المعيار إلى الإختلاقات في آلية الإبلاغ المالي المتبعة من قبل الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال الخمسين عام الماضية مما جعل مجلس المعايير المحاسبة الدولية يتوجه نحو إصدار معيار خاص بهذه المؤسسات لتوحيد آلية الإبلاغ المالي .
- يعمل هذا المعيار الخاص جعل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلتزم بإطاره المفاهيمي للمحاسبة و إعادة النظر في التصريحات الفنية على القياس والإفصاح.

---

[1] -

- هناك تخوف من أن إلزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة مما سيخلق تحديات قد يصعب التنبؤ بها حاليا إلا بعد تطبيق المعيار.

كما أوصت الدراسة بعمل دراسة ميدانية لقياس قدرة هذه المنشآت في تطبيق المعيار و قياس التكلفة والمنفعة.

ثانيا – دراسة لـ:(Alexander Schiebel 2007) بعنوان : "Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإتجاهات والآليات التي إتبعها مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال إعداده مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بـ م.ص.و.م الحجم وهل تلك الآليات كانت مبنية على أرض صلبة وضمن منهجية صحيحة و أهم ما توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- وجد أن مسودة المعيار الخاص بـ م.ص.و.م الحجم وتعريف المستخدمين للقوائم المالية لهذه المنشات ، حيث أن إعداد القوائم وفقا لهذا المعيار لا تعطي الصورة الحقيقية لكيفية الاستفادة منها بالنسبة لمستخدميها.
- لم يراعي مجلس معايير المحاسبة الدولية للدول النامية عند جمع آراء كافية حول الموضوع حيث ولد فجوة معلومات لا يستهان بها.
- لم يستطيع مجلس معايير المحاسبة الدولية تحليل احتياجات المستخدمين الخارجين وخصوصا من وجهة نظر دولية .

أما توصيات هذه الدراسة ؛ بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية للبيئة المحيطة بشكل أعمق قبل لإصداره بشكله النهائي .

ثالثا – دراسة لـ :(Review of field testing results carried out by ACCA in UK in early 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تجارب ميدانية في أواخر عام 2007 بتكليف رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة ويتعلق الأمر بمعدي ومستخدمي القوائم المالية للم.ض.و.م من خلال حاجة م.ص.و.م إلى تطبيق IFRS for SMEs ،فكانت نتيجة هذا الاستبيان تمثلت في صعوبة كبيرة في تطبيق IFSR for SMEs غي المملكة المتحدة وهذا لعدم مراعاة احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

رابعا – دراسة لـ : **(Final Report of the Survey on the IFRS for SMEs among German SMEs Berlin 2010)**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدة ملاءمة IFRS for SMEs مع معايير محاسبة الألمانية فكان عبارة عن استبيان لعدد كبير من المؤسسات قي ألمانيا ما إذا كانت الحاجة م.ص.و.م ألمانية لتطبيق المعيار الدولي بتكليف اثنين من الباحثين، أ.د .بريجيت إيرل من جامعة بامبرغ، والأستاذ الدكتور إكسيل هالر جامعة ريجنسبرج، الاضطلاع بهذه الدراسة .للحصول على تغطية أوسع وأعلى ومن نتائج هذه الدراسة هي :

- تم إعتماد معايير تصنيف م.ص.و.م من قبل تصنيف IFRS.
- يجب توفير معلومات محاسبة قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.
- يمكن طلب م.ص.و.م في سنوات القادمة تطبيق المعيار الدولي الخاص بها.

الفرع الثاني: ما يميز دراستي عن دراسات سابقة باللغة العربية

بعد عرض الدراسات السابقة ومع مقارنتها بدراستي تم استنتاج ما يلي :

- ✓ وجدت صعوبة في مقارنة دراستي بالدراسات السابقة باللغة أجنبية أولا في صعوبة فهمها وثانيا من خلال معالجتها للـ IFRS for SMEs وIAS/IFRS .
- ✓ كما أن دراستي تصنف ضمن دراسات الدول النامية التي لم يخصص لها IFRS for SMEs احتياجاتها ومتطلباتها في البيئة التي تنشط بها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نجد أن النظام المحاسبي لقد اهتم بالمؤسسات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بابا كاملا للمحاسبة المبسطة على الكيانات الصغيرة، هذا النظام تم إعداده وفق المعايير الدولية يستجيب لتلك المتطلبات ويساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر على محتوى القوائم المالية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني :

بعد استباقنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تناولنا فيه الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهدافها، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعينة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات كونهم على اطلاع مباشر لمحاسبة بعض ا لم.ص.و.م من خلال مسك محاسبة هذه الأخيرة أو مراجعتها بمجال المحاسبة والمالية لهذه بمنطقة ورقلة، وهذا لمعرفة وجهات نظرهم حول النظام المحاسبي المالي الخاص با لم.ص.و.م وبعد حوالي 5 سنوات من بتبني الجزائر للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS .

ولتحقيق هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها أثر تطبيق SCF على جودة المعلومات المحاسبية في ا لم.ص.و.م وكذلك متطلبات تطبيق SCF في ا لم.ص.و.م والمحور الأخير أهمية تطبيق SCF في ا لم.ص.و.م من مؤسسة إلى أخرى .

ومن أجل إتمامنا للدراسة لجئنا إلى العديد من المصادر أهمها النظام المحاسبي المالي، وكذلك آراء العديد من الأساتذة المتخصصين في هذا المجال وبعض من زملاء الدراسة، وتناولنا خلال هذا الفصل مبحثين، الأول نستعرض فيه مجتمع وعينة الدراسة والإجراءات المتبعة ، أما الثاني فسنستعرض فيه نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الأول: طرق وأدوات الدراسة

من أجل معرفة والوقوف على دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعينا في بحثنا هذا إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بمعرفة الآراء الشخصية للظواهر، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة (ا لم.ص.و.م ، المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات).

المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة

يستعرض هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على فئة المجتمع وعينة الدراسة واهم مصادر المعلومات.

1- مجتمع وعينة الدراسة :

حرصنا في اختيارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلا ع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد شملت الدراسة منطقة ورقلة وبعض محافظي الحسابات خارج هذه المنطقة (الاتصال عبر البريد الالكتروني)، وتتمثل العينة المختارة على النحو التالي :

- المحاسبين والمسيرين في ا لم.ص.و.م ؛
- محافظي الحسابات؛
- المحاسبين المعتمدين؛

ولقد تم توزيع 60 استمارة على النحو التالي:

- 25 استمارة موجهة للمسيرين ومحاسبين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (منطقة ورقلة)
- 35 استمارة موجهة للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات (منطقة ورقلة وخارجها عن طريق البريد الالكتروني)

وفي الأخير تقرر الاعتماد على 46 استمارة من مجوع الاستمارات الموزعة ودلك بعد عدم استلام لـ7 وإلغاء 7 استمارات للنقص في الإجابات او لعد استلامها من المستجوبين.

الجدول رقم (2-1): يوضح عينة الدراسة

البيـــان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	60	100%
عدد الاستمارات المستلمة	53	88%
عدد الاستمارات المفقودة	7	11.7%
عدد الاستمارات الملغاة	7	11.7%
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	46	76.6%

المصدر : من إعداد الطالبة بعد فرز الاستمارات

2- بيانات الدراسة وأدوات جمعها :

أ- بيانات الدراسة :

من خلال أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة او موضوع محدد في البحث، وما سنتناول من خلاله دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في م.ص.و.م وذلك باعتماد نوعين أساسين من البيانات :

- **البيانات الثانوية** : وتمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب ماهو متوفر لدينا وسائل وأدوات من مقالات ومداخلات لملتقيات وطنية ودولية ، رسائل ماجستير ودكتوراه ودراسات السابقة للموضوع أن نجمع بيانات كافية حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في م.ص.و.م .
- **البيانات الأولية**: وتتمثل في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن يتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليلي الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب-أدوات جمع البيانات :

خلال هذه حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة بشكل بسيط، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع وافي بموضوع الدراسة، تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، ولقد تم عرض هذا الاستبيان على أساتذة مختصين في المحاسبة والمالية، وقد تم اعتماد الاستبيان على أساس ملاحظاتهم والتعديلات التي طلبوا بإدخالها .

وبهدف نشر و توزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان على العينة المستهدفة في الدراسة اعتمدنا على عدة طرق نوضحها فيما يلي :

- **المقابلة الشخصية** : وهذا من خلال التسليم المباشر إلى المستجوب مع شرح أهداف الدراسة في العديد من المرات ؛

- **البريد الالكتروني** : وهذا من خلال إرسال الاستبيان إلى المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات خارج منطقة ورقلة.

3- محتوى الاستبيان:

تضمنت الاستمارة مقدمة تعرف موضوع الدراسة المراد دراسته، واحتوت على ثلاثة أقسام مبينة على النحو التالي:

- القسم الأول: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية؛
- القسم الثاني: تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالإجابة على الفرضيات وقسم إلى ثلاث محاور هي :

✓ المحاور الأول :تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى حول ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واحتوى على 07 أسئلة.

✓ المحور الثاني : تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية حول امكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واحتوى على 05 أسئلة ؛

✓ المحور الثالث : تضمن هدا المحور الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة حول مدي فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واحتوى على 05 أسئلة؛

- القسم الثالث :تضمن هذا القسم سؤالين يتعلقان بصلب الموضوع ، وهما مشاكل تطبيق واقتراحات لحلها ؛

ولقد تم إعداد الأسئلة على مقياس "ليكارت" الثلاثي (**Likert Scale**) والذي يحمل ثلاثة إجابات، وهذا من اجل تحيدي آراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي

الجدول رقم (2-2) : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن (الدرجة)	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث ص538.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة واختيار صحة الفرضيات وذلك باستخدام الدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة ن الاستبيان، حيث اعتمدنا في دراستنا على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 20، وبرنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) إصدار 2007 وتم الوصول إلى اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Crobach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والنسبة المقبولة لهذا المعامل هي 0.74% حسب الملحق رقم 02.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها، حيث يتناول المطلب الأول نتائج الدراسة ، وسنحاول في المطلب الثاني تحليل وتفسير نتائج الدراسة .

المطلب الأول : نتائج الدراسة

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة

1- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي :

الجدول رقم (2-3): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

الشهادة العلمية	التكرارات	انسبة المئوية %
ليسانس	22	47,8
ماستر	13	28,3
ماجستير	1	2,2
دكتوراء	2	4,2
شهادة أخرى	8	17,4
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

الشكل رقم (2-1) يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

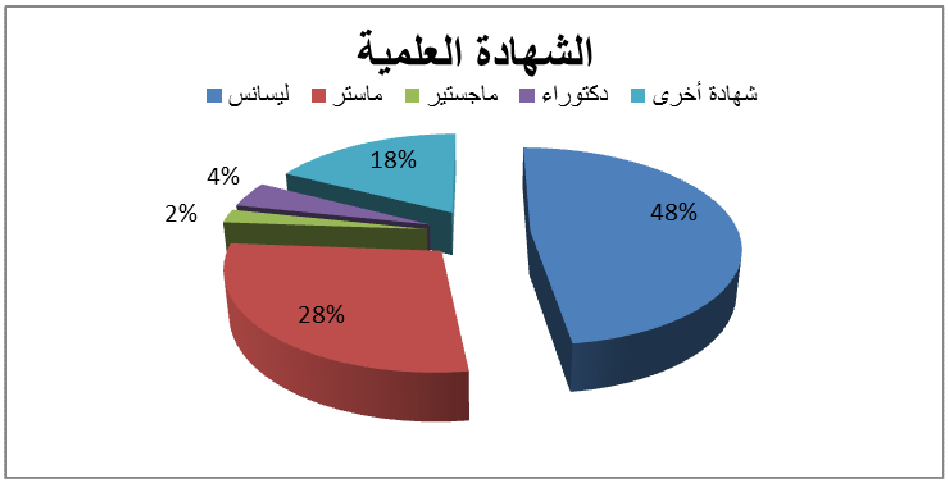

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج EXCEL

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب الشهادة العلمية لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 47.8% ، ثم تليها العينة الحاصلة على شهادة الماستر بنسبة 28.3 % ،ثم العينة الحاصلة على شهادة الماجستير 2.2 % ، و العينة الحاصلة على الدكتوراء 4.2 % ، ما خيرا العينة الحائزة على شهادات أخرى بنسبة 17.4 % .

2- **توزيع العينة حسب الشهادة المهنية :**

الجدول رقم (2-4) يوضح : توزيع العينة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية %
ش تحكم في تقنيات المحاسبة	12	26,09
شهادة أخرى	34	73,91
المجموع	46	100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

الشكل رقم (2-2) يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الشهادة المهنية

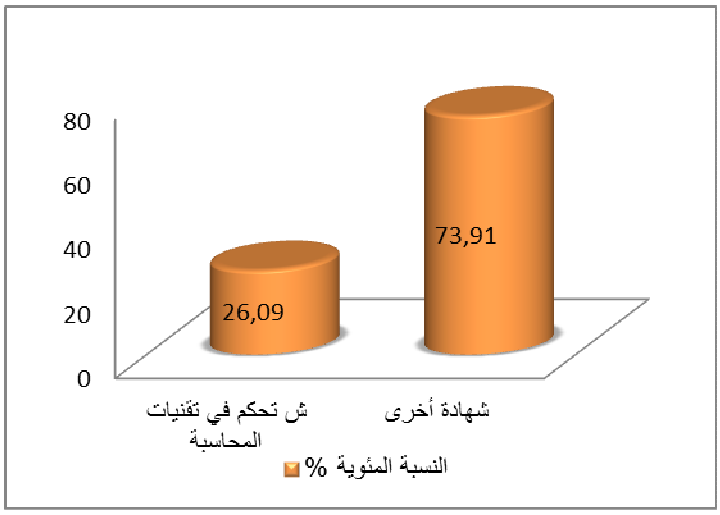

المصدر: من إعداد الطالبة على نتائج برنامج EXCEL

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب الشهادة المهنية لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة الحاصلين على شهادة تحكم في تقنيات المحاسبة 26.09 % ، تليها عينة شهادة مهنية اخرى بنسبة 73.91 % .

3- توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي :

الجدول رقم (2-5) : توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية %
إطار محاسبي	32	69,6
مسير	7	15,2
محافظ حسابات	7	15,2
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

الشكل رقم (2-3) يوضح : التمثيل الباني لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

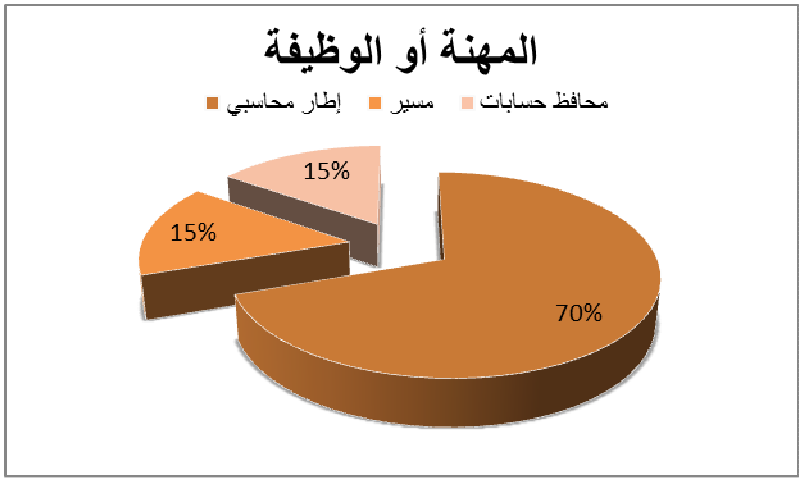

المصدر : من إعداد الطالبة إعداد على نتائج برنامج Excel

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة إطار محاسبي أو مالي قد بلغت 69.6 % ، تليها عينة المسير بنسبة 15.2 % ، بينما بلغت نسبة محافظي الحسابات 15.2 %

4- توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة :

الجدول رقم (2-6) : توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	21	45,7
مابين 5 و10 سنوات	8	17,4
أكثر من 10 سنوات	17	37
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

الشكل رقم (2-4) يوضح: التمثيل لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

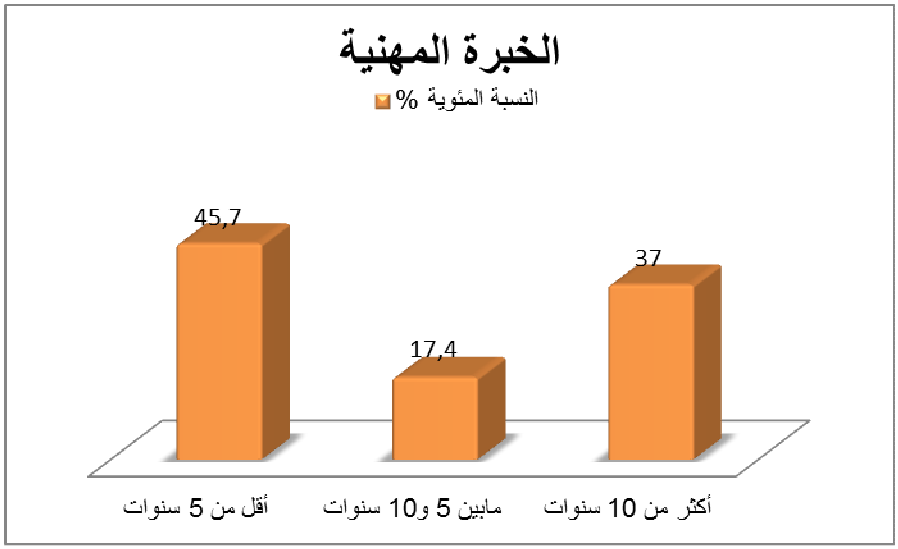

المصدر : من إعداد الطالبة إعتماد على نتائج برنامج Excel

يبين الشكل أعلاه توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة الخبرة لأقل من 5 سنوات هي الأعلى بـ45.7 % ، وتليها مابين 5 و10 سنوات بنسبة 17.4 % ، وأكثر من 10 سنوات بنسبة 37 % .

5- توزيع العينة حسب نشاط المؤسسة :

الجدول رقم (2-7) : توزيع العينة حسب نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية %
صناعي	8	17,4

تجاري	8	17,4
خدماتي	30	65,2
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

الشكل يوضح (2–5) : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب نشاط المؤسسة

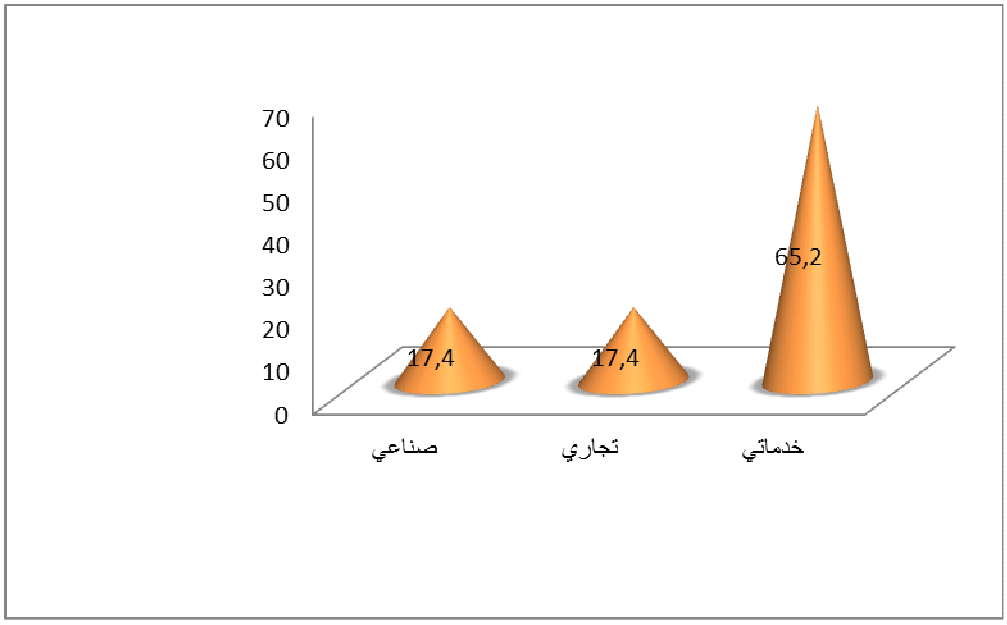

المصدر :من إعداد الطالبة على نتائج برنامج Excel

يبين لنا الشكل أعلاه توزيع النسب حسب نشاط المؤسسة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة نشاط الصناعي قدرت بـ 17.4 % ، ويليها نشاط التجاري 17.4 % ، وبلغت نسبة النشاط الخدماتي 65.2 % .

6– توزيع العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة :

الجدول رقك (2–8) : توزيع العينة حسب الشكل القانوني

شكل القانوني للمؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
ش ذ أسهم	28	60,9
ش ذ م م	9	19,6
ش ت	1	2,2
خاص	8	17,4

المجموع	46	100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

الشكل رقم (2–6) يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الشكل القانوني

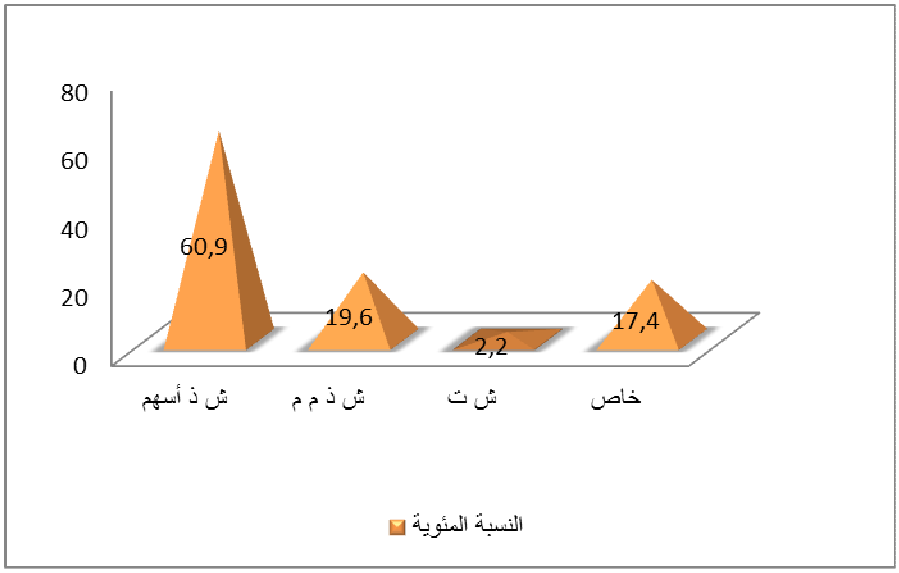

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع العينة حسب الشكل القانوني لعينة الدراسة، ونجد أن نسبة شركات ذات أسهم أعلى60.9 % ، نليها شركات ذات مسؤولية محدودة بنسبة 19.6 % ، ثم أعمال خاصة بنسبة 17.4 %، وأقل نسبة هي شركات التضامن بنسبة 2.2 % .

7– توزيع العينة حسب عدد العمال خلال آخر دورة:

الجدول رقم (2–9) : توزيع العينة حسب عدد العمال

عدد عمال آخر دورة	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 10 عمال	23	50
أقل من 50 عامل	13	28,3
أقل من 250 عامل	10	21,7
المجموع	46	100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

شكل رقم (2–7) يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد العمال

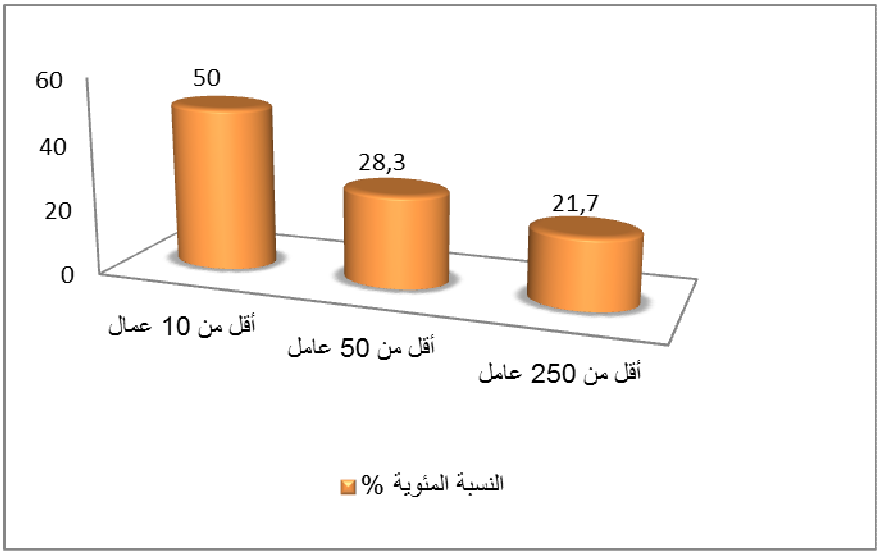

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج Excel

8- توزيع العينة حسب رقم أعمال خلال آخر دورة :

الجدول رقم (2–10) : توزيع العينة حسب رقم أعمال

رقم أعمال آخر دورة	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 5 مليون دج	21	45,7
أقل من 10 مليون دج	11	23,9
أكبر من 10 مليون دج	14	30,4
المجموع	46	100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

الشكل البياني رقم (2–8) يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب رقم أعمال

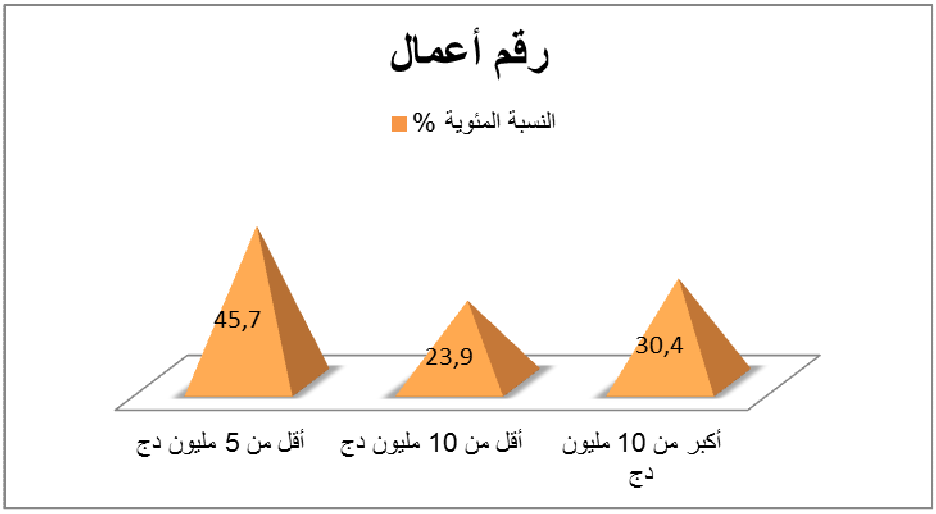

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يبين لنا الشكل توزيع النسب حسب رقم أعمال لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة رقم أعمال لأقل من 5 مليون دج هي 45.7 % ، وقد بلغت نسبة أقل من 10 مليون دج 23.9 % ، بينما بلغت نسبة أكبر من 10 مليون دج 30.4 % .

الفرع الثاني : النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان

من خلال هذا العنصر نحاول أن ندرس درجة الموافقة حول دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لقياس لكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي :

- الرأي غير الموافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 1 إلى 1.66 ؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطة المرجحة من 1.67 إلى 2.33 ؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 2.34 إلى 3 ؛

قياس ثبات الاستبيان :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Crobach's Alpha) ، والنسبة المقبولة لهذا المعامل هي 0.60 % ، وعند تطبيق المعامل على إجابات عينة والمكونة من 46 مستجوب، وجدنا أن قيمة الثبات ألفا بلغت (0.744) ، مابين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا.

1- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الأول :

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول مدى ملاءمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي .

الجدول رقم (2-11) : أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
01	تطبيق النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات و الإمكانيات المادية والمالية لمؤسستكم .	1.3478	.67387	غير موافق
02	أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى زيادة موثوقية وشفافية المعلومات المالية لمؤسستكم .	1.4565	.78050	غير موافق
03	ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة.	1.3043	.55255	غير موافق
04	ساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في حسن استخدامكم للمعلومات المالية.	1.3043	.51075	غير موافق
05	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة.	1.5000	.72265	غير موافق
06	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الخاضع لقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي الخاصة بالمحاسبة المبسطة بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	1.6957	.81294	محايد
07	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يسمح بتوفير معلومات سهلة ومقروءة.	1.6739	.73195	محايد
-	أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.4689	0.46624	غير موافق

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

2- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثاني :

تضف النتائج التالية وجهة نظر المستجوبين حول مدى إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(2-12) : الوفاء بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
08	تستعين مؤسستكم بمحاسبين خارجيين لمسك المحاسبة والعمليات المتعلقة بها.	2.1304	.97999	محايد
09	تلتزم مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي.	1.5000	.78174	غير موافق
10	تم تكوينكم بشكل كافي حول النظام المحاسبي المالي .	2.1739	.85126	محايد
11	المؤسسة تتوفر على الإمكانيات البشرية الكافية وذات خبرة في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي .	1.7826	.84098	محايد
12	يتوفر لدى مؤسستكم نظام معلومات محاسبي محكم من أجل مسك محاسبة وفق النظام المحاسبة المالي.	1.3913	.71424	غير موافق
-	**الوفاء بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	1.7939	0.44119	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج spss

3- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حزل المحور الثالث:

يصف الجدول رقم (2-12) وجهة نظر المستجوبين حول مدى فعالية تطبيق نظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (2-13) : أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى

الر	الـبيـان	المتوسط	الانحراف	درجة

قم		الحسابي	المعياري	الاتجاه
13	تتوفر لكم دورات تدريب تساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي في مؤسستكم .	2.1739	.90196	محايد
14	ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التسيير في مؤسستكم .	1.6087	.74471	غير موافق
15	هناك تحسن في عملية اتخاذ القرار من المعلومات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.	1.4348	.71963	غير موافق
16	يمكن لنظام المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم.	1.2391	.52429	غير موافق
17	غياب توافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي يؤثر على الممارسة المحاسبية في مؤسستكم.	1.4130	.68560	غير موافق
-	**أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى**	1.5739	0.39012	غير موافق

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

المطلب الثاني : اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

نعرض من خلال هذا العنصر نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات المستجوبين، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، والتي تصب في دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1- قاعدة القرار بالنسبة لقبول الفرضية (اختبار الفرضيات) :

لقد اعتمدنا في تحليل نتائج الفرضيات الصيغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة:

- **الفرضية العدمية (الفرضية الصفرية) H_0** : تعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب للاختبار، وقبولها يعني رفض نتائج العينة.
- **الفرضية البديلة H_1** : تعني وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب، وتقبل في حالة رفض الفرضية H_0 .

- **كيفية اختبار الفروض** : نقوم بقبول الفرضية العدمية باختبار (**Sig. (2-tailed** إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة للدراسة (0.05) ونرفضها عكس ذلك.

من خلال الملحق رقم (05) الذي يوضح مصفوفة الارتباطات أنه هناك فروقات بين الفرضية الأولى والثانية بمستوى دلالة (0.204) أي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، و فروقات بين الفرضية الأولى والثالثة بمستوى (0.212) أيضا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وأخيرا فروقات الفرضية الثانية والثالثة بمستوى دلالة (0.005) فنقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

2- تحليل وتفسير مناقشة المحور الأول من الاستبيان المتعلق بأثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين (1.30 و1.67)، وبانحرافات معيارية (0.812و0.510) ، وهذا ما يدل على أن جميع عبارات المحور أخذت درجة غير موافق من قبل أفراد العينة على مضمون هذا المحور والذي يقيس **أثر** تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن هناك تفاوت في درجات غير موافق في حين حظي كل من سؤالين أخيرين للمحور على درجة محايد أي أن النظام المحاسبي المالي لم يساهم بدرجة مقبولة في توفير معلومات مالية حتى تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسات محل الدراسة .

كما يشير الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على عدم وجود اهتمام و وعي بأهمية جودة المعلومات المالية ، وهذا من خلال كل من المتوسط المرجح العام للمحور (1.46) و انحراف المعياري (0.466) وهذا ما يدل على عدم وجود تشت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد.

3- تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-11) أن المتوسطات الحسابية لمحور متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتراوح بين (1.39و2.17) و بانحراف معياري (0.714و0.979) أي أن جميع عبارات المحور أخذت درجة المحايد من قبل أفراد العينة إلى أن السؤالين رقم (09 و12) الذين يتضمنان التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي لجميع قواعده بمتوسط معياري (1.50و1.39) إلا أن هذا لا يؤثر على المحور والذي يقيس مدى التزام بتطبيق و توفير نظام محاسبي محكم وفق النظام المحاسبي المالي (حسب آراء المستجوبين الذين يؤكدون عدم وجود التزام بجميع أحكام وقواعد النظام المحابي المالي.

كما يشير الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على عدم الوفاء بكامل متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال كل من المتوسط الحسابي المرجح العام للمحور (1.79) وانحراف معياري (0.441) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد.

4- تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص بأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-12) أن المتوسطات الحسابية للمحور والخاص بأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى تتراوح مابين (1.23و2.17) و بانحراف معياري (0.524و0.901) أي أن جميع عبارات المحور أخذت درجة غير الموافق من قبل أفراد العينة على مضمون هذا المحور والذي يقيس أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى، حيث أن هناك تفاوت في درجات غير موافق في حين حظت العبارة والتي تنص على أن تتوفر لكم دورات تدريب تساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي في مؤسستكم بدرجة المحايد، وهذا ما يبين أن معظم أفراد العينة لها رأي حيادية حول تدريب المستمر في تحسين مخرجات النظام المحاسبي .

كما يشير الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على أنه لا يوجد فعالية من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، وهذا من خلال كل من المتوسط المرجح العام للمحور (1.57) وانحراف معياري (0.390) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد.

5- مشاكل و اقتراحات تطبيق النظام المحاسبي المالي: هذا السؤال مفتوح لآراء المستجوبين لطرح مشاكل التطبيق والاقتراحات التي يرونها مناسبة لضمان التطبيق

- **المشاكل:**
  - عدم وجود دورات تكوينية للنظام المحاسبي المالي؛
  - عدم تلاءم الاحتياجات و الإمكانيات الخاصة بالمؤسسات مع النظام المحاسبي المالي ونقص الكفاءة الكافية لممارسة هذا النظام؛
  - نقص المعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى ضعف عملية التسيير لدى المؤسسات؛
  - تبين أن هناك غموض في فهم هذا النظام من خلاله ارتباطه بالمعايير المحاسبة الدولية؛
  - عدم الفهم لبعض قواعد وأحكام هذا النظام والفصل بين المالية والمحاسبة؛
  - لا يعطي النظام الحق للفروع من إتخاذ القرارات في وقتها بل الرجوع دائما إلى مؤسسات الأم وهذا ما يكلف غاليا الوقت وبطيء في اتخاذ القرارات؛

- نقص المعلومات الكافية بين أقسام المؤسسة مما يؤدي إلى عدم دقة في النتيجة المحاسبية؛
- عدم مواكبة التطورات الحاصلة في العالم كالبورصة وإعادة تقييم الاستثمارات؛
- عدم وجود تقييم المخزونات والاستثمارات؛
- عدم توفر إطار مفاهيمي للـ SCF يكون مرجع حقيقي للممارسة المحاسبية؛

- **اقتراحات التطبيق** : بعد استعراض لأهم مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي سنستخلص بعض الاقتراحات الواجب توفرها وهي كما يلي :

- توفير دورات تكوينية حتى يتسنى للمحاسبين الفهم الصحيح لقواعد النظام المحاسبي المالي وأحكامه؛
- التدرج وإعطاء فرصة كافية لتفعيل النظام؛
- إعادة ترتيب الوثائق والاستمارات الخاصة بالعمل المحاسبي مع ما يوفره النظام المحاسبي؛
- إعطاء صلاحية لاتخاذ بعض القرارات المستعجلة من طرف فروع المؤسسات؛
- التركيز على علاقة مابين ممارسات المحاسبية و الجبائية؛
- ربط معايير وإجراءات هذه المؤسسات بالواقع فالمؤسسات الصغيرة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- بناء نموذج لنظام المعلومات حتى يساعد المؤسسات السير عليه؛

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع من خلال دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة المحاسبة الجزائرية، وهذا بالوقوف على مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة المعلومات المالية ، وكذلك سعينا إلى معرفة مستوى التوافق بين النظام المحاسبي المالي و إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة نستنتج ما يلي:

- ✓ عدم الوعي باهتمام أغلبية المستجوبين حول توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات جودة عالية تخدم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لثقافة المستجوبين؛
- ✓ اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة بعدم التكوين الجيد والسليم والمستمر لتحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ أثبتت النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية تحفظ المستجوبين حول التزام المؤسسات بجميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي ؛
- ✓ هناك بعض المشاكل والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث وجد بعض أفراد العينة صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية، وهذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم هذه العناصر إضافة إلى بعض المشاكل التي تكمن في المعالجة المحاسبية، وتصنيف عناصر القوائم المالية؛

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا أردنا معرفة ما مدى قدرة هذه الأخيرة على تطبيقه، وما الإضافة التي ستحملها المؤشرات المستوحاة منها في توضيح ملاءمة وإمكانية المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، من خلال فصلي الدراسة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية وباستخدام الأساليب والمناهج المشار إليها سابقا.

من خلال فصلي الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي :

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- **بالنسبة للفرضية الأولى** والتي نصت على "تطبيق النظام المحاسبي المالي يفتح مجال أكبر من ناحية جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والتي حولنا إثباتها من خلال أسئلة المحور الأول من الاستبيان، وفي الأخير توصلنا إلى نفي صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

1. النظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع الاحتياجات والإمكانيات المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما أن مخرجات هذا النظام لا توفر احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛
2. عدم تحسن في موثوقية وشفافية المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدامها؛
3. لا تتوافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النظام المحاسبي المالي الذي وفر هذا الأخير إلى محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **بالنسبة للفرضية الثانية** : والتي نصت على " تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى إمكانية الوفاء بمتطلبات الضرورية والتي حولنا إثباتها من خلال أسئلة المحور الثاني من الاستبيان، وفي الأخير توصلنا إلى نفي صحة الفرضية من خلال النتائج التالية :

1. عدم فهم النظام المحاسبي المالي أدى إلى الاستعانة بمحاسبين خارجيين لمسك المحاسبة وهذا راجع أيضا إلى عدم التزام المؤسسات بتطبيق جميع أحكام وقواعد هذا النظام؛
2. نقص التكوين حول النظام المحاسبي المالي أدى إلى ضعف الإمكانيات البشرية في مجال تطبيق هذا النظام؛
3. عدم توفير نظام معلومات محاسبي محكم وفق النظام المحابي المالي؛

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** والتي نصت على " تختلف فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى وهذا راجع لاختلاف الإمكانيات المرصودة لتطبيق هذا النظام والتي حولنا إثباتها من خلال أسئلة المحور الثاني من الاستبيان، وفي الأخير توصلنا إلى نفي صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

1. عدم الاهتمام بتوفير دورات تدريبية أدى إلى ضعف مخرجات النظام المحاسبي المالي، كما أنا النظام المحاسبي المالي لم يساهم في تحسين عملية التسيير في المؤسسات؛

2. لم يوفر نظام المعلومات المحاسبية من ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي لم يحسن في عملية اتخاذ القرار؛

ثانيا : عرض النتائج

1. التوافق الكبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية في الخطوط العريضة للإطار التصوري لكن نصوص التشريع لمحاسبي الجزائري غير مكتملة مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المتوفرة في القوائم المالي ومنها تعطيل التنمية لاقتصادية والاستثمار؛

2. جاء النظام المحاسبي المالي بفلسفة جديدة لتقييم المحاسبي متوافقة مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لكنها في معظم الأحيان لا تجد ليها بيئة ملائمة للتطبيق كالقيمة العادلة؛

3. تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة والمحاسب؛

4. فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي تبقى رهن الواقع والوقت؛

5. كان النظام المحاسبي المالي خطوة هامة وإجبارية لكن ما مدى نجاعتها يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

6. إن النظام المحاسبي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئ تركز على الجانب المال والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين بالدرجة الأولى؛

ثالثا: التوصيات

1. أن تهتم الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاسبيا ومحاولة تكييف نظامها مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

2. لابد من إقامة ملتقيات و القيام برسكلة للمحاسبين المنتمين إلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

3. دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال المحاسبي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الأنظمة المحاسبية السائدة ؛

4. انخراط في برنامج الاتحاد الدولي للمحاسبي IFAC ؛

5. ضرورة توفير البيئة السليمة و الملائمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

6. تفعيل السوق المالي في الجزائر من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة للانضمام في البورصة ؛

رابعا : آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعطيات المتوفرة والمتحصل عليها ، ونظرا لأهمية الموضوع نقترح المواضيع التالية التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية :

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- أثر النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تقييم مدى ملائمة نظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب

1. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن 2002 .
2. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان 2002.
3. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss ، الجزء الثالث، موضوعات مختارة 2005.

II. البحوث الجامعية

4. مقدم خالد، تبني معايير المحاسبة الدولية –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في محاسبة وتدقيق ، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية علم إقتصادية وعلوم تسيير، ديسمبر 2009 غير منشورة.
5. أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "IFRS For SMEs " ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010.
6. نوي هناء، النظام المحاسبي المبسط "دراسة وصفية ونقدية"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جماعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010.
7. قوي عفاف ، محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية ، جامعة ورقلة 2012/2011.
8. بلال ميموني، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.
9. معطا الله عبلة، دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF ، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.
10. عصام بوغنامة، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.

11. سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013.

12. إسماعيل غزال ، دور جودة المعلومات المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

13. محمد العروسي قدة، أهمية تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل نظام المحاسبي المالي، علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2013.

III. المجلات

14. أحمد الفارس، المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية،جريدة الرأي، العدد 11076،الكويت، 2009/10/28.

15. عمر عزاوي، أمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية، مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة صادي مرباح ورقلة.

IV. الملتقيات

1. محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) .

2. محمد يعقوبي، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006).

3. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية ، الجارية وعلوم التسيير حول" الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقل"، يومي 2و24 فيفري 2011.

4. الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس يومي 18و19 ماي 2011.

5. دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب، المنظور المالي للنظام المحاسبي حسب المعيارIAS 32-39 حول الصنف الأول والخامس، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر 29و30 نوفمبر 2011.

6. أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني، حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 06و07 ماي 2012.

7. بورنان ابراهيم، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة، ، .

8. عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة .

9. وليد زكريا صيام، انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقده جمعية المحاسبين، القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب تحت شعار المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي.

10. الملقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05و06 ماي 2013.

11. الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية لـ (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، يومي 24و25 نوفمبر2014.

V. القوانين

12. الجريدة الرسمية، العدد74، بتاريخ 25نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادتين 02و03.

13. الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77.

14. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وغرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009

15. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

VI. المقابلات

أستاذ قدور خراز محافظ حسابات بولاية ورقلة ، الذي ساعدنا بتوجيهاته ونصائحه في الدراسة الميدانية.

XII. المراجع باللغة الاجنبية

16. Projet de système comptable Financier, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005.

17. Mosbah Majzoub, The Importance of Professional Standards 'Adoption University professor, LACPA member , THE CERTIFIED ACCOUNTANT – 2nd Quarter 2006 – Issuse #26.

18. International Accounting Standards Board (IASB®) IFRS® for SMEs International Financial Reporting Standard (IFRS®) for Small and Medium-sized Entities (SMEs) 2009.

I. مواقع التحميل من الشبكة الاليكترونية

19. جريدة المساء، رابط الكتروني :
http://www.el-massa.com/ar/content/view/19696/41

20. مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني:
www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d

21. www.google.dz/jo/com

22. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1179082
23. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=994684
24. http://www.iasplus.com/en/jurisdictions/europe/germany
25. http://www.drsc.de/docs/press_releases/2011/110110_sme_survey_non-publicly.pdf
26. http://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/PDF-technical/financial-reporting/tech-tp-sftmain.pdf
27. http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionaire_analyzis.pdf

الملاحق

الملحق رقم (01) : استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص : ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

الاستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان:

"دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

ويشرفني أن أطلب مساعدتكم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما أتمنى منكم إعطائها بعض اهتمامكم و لأن إجاباتكم لها أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الباحثة : سمية عماري

boushra1989@gmail.com

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

القسم الأول : الأسئلة الخاصة البيانات العامة (المعلومات الشخصية)

1) **–الشهادة العلمية أو التكوينية :** ليسانس ☐ ، ماستر ☐ ، ماجستير ☐ ، دكتوراه ☐ ، شهادة أخرى ☐

2) **–الشهادة المهنية:** متحصل على شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة (CMTC) ☐ ، شهادة أخرى ☐

3) **–المهنة أو الوظيفة :** إطار محاسبي أو مالي ☐ ، مسير ☐ ، محافظ حسابات ☐

4) – **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ ، مابين 5 و 10 سنوات ☐ ، أكثر من 10 سنوات ☐

5) **– النشاط الذي تمارسه مؤسستكم/ شركتكم :** صناعي ☐ ، تجاري ☐ ، خدماتي ☐

6) **– الشكل القانوني لمؤسستكم أو شركتكم:** .....

7) **– عدد العمال خلال آخر دورة:** أقل من 10 ☐ ، أقل من 50 ☐ ، أقل من 250 ☐

8) **–رقم أعمال خلال آخر دورة :** أقل من 5000.000.00 DA

أقل من 10.000.000.00 DA

أكبر من 10.000.000.00 DA

القسم الثاني : الأسئلة الخاصة بالدراسة

I.

	أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موافق	محايد	غير موافق
01	تطبيق النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات و الإمكانيات المادية والمالية لمؤسستكم .			
02	أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى زيادة موثوقية وشفافية المعلومات المالية لمؤسستكم .			
03	ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة.			
04	ساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في حسن استخدامكم للمعلومات المالية.			
05	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة.			
06	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الخاضع لقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي الخاصة بالمحاسبة المبسطة بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.			
07	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يسمح بتوفير معلومات سهلة ومقروءة.			

II.

	الوفاء بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موافق	محايد	غير موافق
08	تستعين مؤسستكم بمحاسبين خارجيين لمسك المحاسبة والعمليات المتعلقة بها.			
09	تلتزم مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي.			
10	تم تكوينكم بشكل كافي حول النظام المحاسبي المالي.			
11	المؤسسة تتوفر على الإمكانيات البشرية الكافية وذات خبرة في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي .			
12	يتوفر لدى مؤسستكم نظام معلومات محاسبي محكم من أجل مسك محاسبة وفق النظام المحاسبة المالي .			

III.

	أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى	موافق	محايد	غير موافق
13	تتوفر لكم دورات تدريب تساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي في مؤسستكم .			
14	ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التسيير في مؤسستكم .			
15	هناك تحسن في عملية اتخاذ القرار من المعلومات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.			
16	يمكن لنظام المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم.			
17	غياب توافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي يؤثر على الممارسة المحاسبية في مؤسستكم.			

القسم الثالث : مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي واقتراحات لحلها :

1- مشاكل الممارسة المحاسبية في مؤسستكم :

- .....

.....

- .....

.....

- .....

.....

2- الاقتراحات :

- .....

.....

- .....

.....

- .....

.....

الملحق رقم (02) : قياس صدق وثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.744	17

الملحق رقم (03) : خصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

CAR شهادة علمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	22	47.8	47.8	47.8
	2.00	13	28.3	28.3	76.1
	3.00	1	2.2	2.2	78.3
	4.00	2	4.3	4.3	82.6
	5.00	8	17.4	17.4	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

PROF شهادة مهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	11	23.9	23.9	23.9
	2.00	34	73.9	73.9	97.8
	3.00	1	2.2	2.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

POSI المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	32	69.6	69.6	69.6
	2.00	7	15.2	15.2	84.8
	3.00	7	15.2	15.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

EXP خبرة مهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	45.7	45.7	45.7
	2.00	8	17.4	17.4	63.0
	3.00	17	37.0	37.0	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

ACTنشاط مؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	8	17.4	17.4	17.4
	2.00	8	17.4	17.4	34.8
	3.00	30	65.2	65.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

FORشكل قانوني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	28	60.9	60.9	60.9
	2.00	9	19.6	19.6	80.4
	3.00	1	2.2	2.2	82.6
	4.00	8	17.4	17.4	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

TRAVI عددد عمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	23	50.0	50.0	50.0
	2.00	13	28.3	28.3	78.3
	3.00	10	21.7	21.7	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

AFF رقم أعمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	45.7	45.7	45.7
	2.00	11	23.9	23.9	69.6
	3.00	14	30.4	30.4	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الملحق رقم (04) : المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة للمحاور الثلاث

Descriptive Statistics

	N	المتوسط الحسابيMean	Std. الانحراف Deviation
تطبيق النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات و الإمكانيات المادية والمالية لمؤسستكم .	46	1.3478	.67387
أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى زيادة موثوقية وشفافية المعلومات المالية لمؤسستكم .	46	1.4565	.78050
ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة.	46	1.3043	.55255
ساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في حسن استخدامكم للمعلومات المالية.	46	1.3043	.51075
يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة.	46	1.5000	.72265
يساهم نظام المعلومات المحاسبي الخاضع لقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي الخاصة بالمحاسبة المبسطة بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	46	1.6957	.81294
يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يسمح بتوفير معلومات سهلة ومقروءة.	46	1.6739	.73195
تستعين مؤسستكم بمحاسبين خارجيين لمسك المحاسبة والعمليات المتعلقة بها.	46	2.1304	.97999
تلتزم مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي.	46	1.5000	.78174
تم تكوينكم بشكل كافي حول النظام المحاسبي المالي .	46	2.1739	.85126
المؤسسة تتوفر على الإمكانيات البشرية الكافية وذات خبرة في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي .	46	1.7826	.84098
يتوفر لدى مؤسستكم نظام معلومات محاسبي محكم من أجل مسك محاسبة وفق النظام المحاسبة المالي .	46	1.3913	.71424
تتوفر لكم دورات تدريب تساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي في مؤسستكم .	46	2.1739	.90196
ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التسيير في مؤسستكم .	46	1.6087	.74471
هناك تحسن في عملية اتخاذ القرار من المعلومات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.	46	1.4348	.71963
يمكن لنظام المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم.	46	1.2391	.52429
غياب توافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي يؤثر على الممارسة المحاسبية في مؤسستكم.	46	1.4130	.68560
أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**46**	**1.4689**	**.46624**
الوفاء بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**46**	**1.7957**	**.44119**
أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى	**46**	**1.5739**	**.39012**
Valid N (listwise)	46		

الملحق رقم (05) : نتائج اختبار الفرضيات

Correlations

			أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى
Spearman's rho	أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Correlation Coefficient	1.000	.191	.188
		Sig. (2-tailed)	**.**	**.204**	**.212**
		N	46	46	46
	متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Correlation Coefficient	.191	1.000	.407**
		Sig. (2-tailed)	**.204**	**.**	**.005**
		N	46	46	46
	أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة إلى أخرى	Correlation Coefficient	.188	.407**	1.000
		Sig. (2-tailed)	**.212**	**.005**	.
		N	46	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الفهرس

الفهـــرس

البيـــان	الصفحة
آية قرآنية	
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ – ج
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للنظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
تمهيد	16
المبحث الأول : النظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول : النظام المحاسبي المقترح دوليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
الفرع الأول : المبادئ التوجيهية للمحاسبة الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن (ISAR)	17
الفرع الثاني : المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
أولا : عرض المعيار	18
ثانيا : التطور التاريخي للمعيار	19
المطلب الثاني : استعراض النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
الفرع الأول : عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
الفرع الثاني : النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	29

المطلب الأول : الدراسات السابقة العربية	29
المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية	32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	36
مقدمة الفصل الثاني	37
المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة	38
المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة	38
1- مجتمع وعينة الدراسة	38
2- بيانات الدراسة و أدوات جمعها	39
3- محتوى الاستبيان	40
4- متغيرات الدراسة	40
المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة	40
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	41
المطلب الأول : نتائج الدراسة	41
الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة	41
الفرع الثاني : النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان	48
المطلب الثاني : اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة	52
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	66
الفهرس	76